

%0.5>

من المعاذن العامة لوزارة العدل

من بين 28 وزارة وإدارة مركبة في الدولة اللبنانية تقدر
وزارة العدل في المرتبة 18 من بين أبواب الإنفاق

نحو 1,370,314,045,000 مليار ليرة (نحو 1,370 مليون دولار أمريكي) تقدر

= 0.44% من مجمل نفقات الدولة اللبنانية

يعني ذلك أن العدالة تسير بروابط القضاة والمساعدات القضائية التي لا تكفيهم

النسبة	مجموع المعاذن العامة	نفقات وزارة العدل منها
(بالألف الليرات)	(بالألف الليرات)	(بالألف الليرات)
%0.44	1,370,314,045	308,435,224,000
النسبة	(بالدولار الأميركي)	(بالدولار الأميركي)
%0.44	1,370,314,045	308,435,224,000



نفقات التشغيلية	نفقات التجهيزات	المقدرة
(بالألف الليرات)	(بالألف الليرات)	(بالألف الليرات)
1,370,314,045	41,250,000	1,329,064,045

نحو 56 في المئة من النفقات التشغيلية هي قيمة المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها

النفقات التشغيلية	المخصصات	الرواتب والأجور	الجهة
(بالألف الليرات)	(بالألف الليرات)	(بالألف الليرات)	(بالألف الليرات)
416,207,166	56,060,166	360,147,000	الادارة المركبة
854,052,623	636,566,666	217,486,000	محاكم العدالة
55,583,332	51,753,332	3,830,000	مجلس شورى الدولة
3,220,924	9,424	3,220,924	محكمة التمييز
1,329,064,045	744,389,588	584,975,000	المجموع

قيمة مجموع اعتمادات المجلس الدستوري 19 مليار ليرة، 45.5% منها مخصصة للرواتب والأجور والباقي للتجهيزات، وبإجمالي المبالغ:

نفقات التشغيلية	المخصصات	الرواتب والأجور	الجهة
(بالألف الليرات)	(بالألف الليرات)	(بالألف الليرات)	(بالألف الليرات)
19,207,594	2,200,000	17,007,594	المجلس الدستوري

نفقات المجلس الدستوري التشغيلية البالغة 17 مليوناً

نفقات المجلس الدستوري التشغيلية	القيمة (بالألف الليرات)
مواد استهلاكية	3,674,594
خدمات اتصالات	2,200,000
المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها	8,733,000
التجهيزات	600,000
نفقات مخالفة	800,000
المجموع	17,007,594